الجملة الشرطية: مبناها ومعناها
قراءة في التراث النحوي

محمد أبو العز عبده(*)

نظر النحاة إلى الجملة الشرطية نظرةً جزئيةً، ولم ينظروا إليها نظرة تأليفية شمولية باعتبارها تُمثل نمطًا خاصًا من الأساليب، له وظيفة دلالية خاصة. ويرجع ذلك - في رأيي - إلى تحكم نظرية العامل في دراستهم لهذه الجملة، وهي نظرية لا تخلو من نزعة فلسفية منطقية؛ إذ تقوم على أن العامل لا يتقدم علي عامله أو أن السبب لا يتقدم على مسبَّبه. لقد أدَّى تحكم هذه النظرية في دراسة النحاة للجملة الشرطية إلى تمزيق دراستهم لهذه الجملة؛ إذ جاءت دراستهم لها متناثرة في أبوابٍ متفرقة، ولم تأتِ في باب واحد، بمعنى أنهم درسوها في سياق عرضهم لموضوعات أخرى. فقد درسوا أدوات الشرط الجازمة مثلا - وفقًا لنظرية العامل - في باب جزم الفعل المضارع، فوضعوها في موضع واحد مع طائفة من الأدوات التي لا ترتبط بها ارتباطًا دلاليًا، وهي أدوات الشرط التي تجزم فعلا واحدًا.

وقد ترتب على تحكم نظرية العامل في دراسة النحاة للجملة الشرطية أن أصبحت أداة الشرط أقوى عنصر في الجملة الشرطية؛ فهي التي تعمل الجزم، وهي التي تقلب فعلي الشرط والجواب - إن كانا ماضيين - إلى المستقبل؛ لأن الشرط لا يكون إلا بالاستقبال، ولا يصحُّ إلا به. وبالتالي فقد منع جمهورهم أن يتقدم على الأداة شيء مما في حَيزها؛ لأن المعمول لا يتقدم على عامله. والحق أن نظرية العامل رسمت في أذهانهم صورة معيارية للجملة الشرطية، وهي صورة تتصدر فيها الأداة جملتي الشرط والجواب،ويلي فيها فعلُ الشرط أداة الشرط، ويكون فيها حصول الجواب متوقفًا على حصول الشرط، وقد عُنُوا بالمحافظة على هذه الصورة المعيارية للجملة الشرطية، فإذا وجدوا ما يخالفها رَدُّوه إليها بضربٍ من التقدير والتأويل.

وسأعرض في هذا البحث لتركيب الجملة الشرطية ودلالتها مُحاولا أن أُميط اللِّثَام عن تصور النحاة واللغويين لهذه الجملة تركيبًا ودلالة.

(*) باحث بمركز تحقيق التراث، دار الكتب المصرية.

١ - تركيب الجملة الشرطية

تتكون الجملة الشرطية من ثلاثة أركان، هي: أداة الشرط، والشرط، والجواب. وإذا كان ركن الشيء "هو ما يقوم به الشيء، ولايتم إلا به، وهو داخلٌ فيه"[١] - فإن الجملة الشرطية لا تقوم ولا تتم إلا بهذه الأركان الثلاثة. "وقد يُحذف بعض هذه الأركان من جُمَلها حذفًا لفظيًا، ولكنها تظل مقدرةً في سياقها وموقعها؛ لأنها أسس البناء الذي لا يتم إلا بها"[٢].

ويرى ابن جني[٣] وعبدالقاهر الجرجاني[٤] أن جملة الشرط تحتاج إلى جملة الجواب احتياج المفرد إلى المفرد؛ أي كحاجة المبتدأ إلى الخبر والفعل إلى الفاعل؛ فَهُما وإن كانا جملتين فإن حكمهما حكم الجملة الواحدة من حيث عدم استغناء إحداهما عن الأخرى.

وليس ما ذهب إليه الزركشي ببعيدٍ عما ذهب إليه ابن جني والجرجاني؛ فقد رأى أن الشرط والجواب جملتان اتحدتا جملةً واحدةً، فإذا انحلَّ الرباط الواصل بينهما عاد الكلام جملتين كما كان. ومعنى ذلك أنه كان مُدْرِكًا للفرق بين وضع جملتي الشرط والجواب داخل الجملة الشرطية ووضعهما خارجها؛ إذ لا تفيد إحداهما معنىً داخل الجملة الشرطية إلا بمساندة الأخرى، لكنهما - بعد انفراط عقدهما - جملتان مستقلتان لفظًا ومعنى"[٥].

ونلاحظ أن ابن جني والجرجاني والزركشي قد أطلقوا على كل من الشرط والجواب جملة، ويبدو أنهم فعلوا ذلك بناء على تفسير (الجملة) بأنها "كل كلام استند على مسندٍ ومسندٍ إليه"[٦]، أفاد أم لم يُفدْ. وهذا هو ما صنعه ابن هشام عندما سمَّى كلا من الشرط والجواب جملة؛ فقد بنى هذه التسمية على أساس التمييز بين الكلام والجملة، فالكلام عنده هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد: ما دل على معنًى يَحْسن السكوت عليه، والجملة عنده عبارة عن الفعل وفاعله كـ"قام زيدٌ"، والمبتدأ والخبر كـ"زيدٌ قائم"، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو «"ضُرب اللِّصُّ» و"أقائمٌ الزيدان" و"كان زيدٌ

(١) علي بن محمد الشريف الجرجاني: التعريفات ١١٧.
(٢) محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٩٦.
(٣) الخصائص ٨١٨/٣.
(٤) أسرار البلاغة ١١١.
(٥) البرهان في علوم القرآن ٣٥١/٢ - ٣٥٢.
(٦) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط ١٣٦/١.

قائمًا" و"ظننتُه قائمًا"[١]. أي أن ابن هشام يريد أن يقول: إن الجملة أعمُّ من الكلام؛ لأن الجملة قد تكون مفيدة، وقد تكون غير مفيدة، أما الكلام فلا يكون إلا مفيدًا؛ ولذا أطلق ابن هشام على الشرط جملة الشرط[٢]، وعلى الجواب جملة الجواب[٣]؛ إذ كلٌّ منهما لا يُفيد وحده، فهو جملةٌ وليس بكلام.

ومِمَّن تابع ابن هشام من المعاصرين مصطفى الغلاييني، الذي فرَّق بين الجملة والكلام، ورأى أن الشرط وحده لايكون كلامًا؛ لأنه جملةٌ ناقصةُ الإفادة، فإن ضُم إليه الجواب صار مجموعهما كلامًا[٤].

وهناك من المعاصرين مَنْ خالف ابن هشام، وهو مهدي المخزومي[٥] الذي عاب عليه أنه في عرضه للجملة الشرطية قد شطرها شطرين، وأفاض في الحديث عن جملة الجزاء؛ إذ عرض لها أكثر من مرة، مرةً حين استعرض الجمل التي لامحلَّ لها من الإعراب[٦]، ومرةً حين استعرض الجمل التي لها محلٌ من الإعراب[٧]. ويرى مهدي المخزومي أن ما صنعه ابن هشام إنما هو "من النظر العقلي المَحْض، وكان ينبغي أن يعالج الشرط - بعبارتيه - على أنه جملةٌ واحدةٌ لا جملتان، فليست جملة الشرط - بجزأيها المتصوَّرين - إلا جملة واحدة، تُعبر عن فكرة واحدة"[٨].

لايرى مهدي المخزومي - إذن - أن الشرط والجواب - من الناحية اللغوية - جملتان، بل هما عبارتان؛ لأنك إذا اقتصرت على واحدة منهما أخْللتَ بالإفصاح عما يجول في ذهنك، وقَصَّرت عن نقل ما يجول فيه إلى ذهن السامع[٩].

ويبدو أن هذا الاختلاف يعود - أصلا - إلى اختلاف في مفهوم الجملة. فابن هشام يرى أن الشرط والجواب جملتان؛ لأنه لا يشترط الإفادة في (الجملة). والمخزومي لا يرى أنهما جملتان؛ لأنه يشترط الإفادة فيها. وأرى أن رأي ابن هشام أقرب إلى الصواب؛ لأنه يكفي في الجملة أن يتحقق فيها مفهوم الإسناد - وهو الحكم بشيء على

(١) انظر: مغني اللبيب ٢/٤٣١.
(٢) انظر مثلا: المرجع السابق ١/٦٩، ٢٣٠ و٢/٤٣١، ٧٤٤.
(٣) انظر مثلا: المرجع السابق ٢/٤٣١، ٧٤٤، ٧٤٥.
(٤) جامع الدروس العربية ١/١٤.
(٥) انظر: في النحو العربي ٢٨٥.
(٦) انظر: مغني اللبيب ٢/٤٧٠.
(٧) المرجع السابق ٢/٤٨٥.
(٨) في النحو العربي ٢٨٦.
(٩) المرجع السابق ٢٨٦.

شيء - أفادت أم لم تُفد. والأصل فيها أن تكون مفيدة، فإذا وقعت شرطًا أو جوابًا فإنها لا تُفيد وحدها؛ إذ تكون أشبه بجملة الصلة أو جملة الصفة أو جملة الحال حينما تفقد استقلالها المعنوي، وتصبح عنصرًا مشاركًا في تتميم معنى الكلام.

ومَلاكُ الأمر أن الشرط والجواب جملتان تؤلف بينهما أداةٌ هي أداة الشرط؛ لتكوِّن جملة مركَّبة هي الجملة الشرطية. وسوف أتحدث - فيما يلي - عن كل ركنٍ من الأركان الثلاثة للجملة الشرطية.

١ - ١ أداة الشرط

يذكر التهانوي أن الأداة عند النحاة والمنطقيين هي الحرف المقابل للاسم والفعل[١]. ويبيِّن المقصود بالحرف في قوله: "(الحرف) في اصطلاح النحاة كلمةٌ دلت على معنى في غيره، ويسمَّى بحرف المعنى أيضًا وبالأداة أيضًا، ويسميه المنطقيون بالأداة"[٢].

والحق أن هذا التعريف للأداة تعريفٌ قاصرٌ؛ لأنه ضيَّق مفهوم الأداة حين قصرها على الحرف الذي يدل على معنًى في غيره، ولم يُراعِ الوظيفة الأساسية للأداة، وهي الربط بين الكلام، وهذا القصور قد تلافاه المعجم الوسيط[٣] حين ذكر أن الأداة في اصطلاح النحاة هي "اللفظة تُستعمل للربط بين الكلام أو للدلالة على معنًى في غيرها، كالتعريف في الاسم أو الاستقبال في الفعل".

والحق أن الوظيفة الأساسية لأداة الشرط - وهي ربط جملتي الشرط والجواب وتعليق الجواب على الشرط - ليست ببعيدة عن المعنى اللغوي للأداة. يقول ابن فارس: "الأَدْو كالخَتْل والمراوَغَة. يقال أَدَا يَأدُو أدْوًا ... وهذا شيء مشتقٌّ من الأداة؛ لأنها تعمل أعمالا حتى يُوصَل بها إلى ما يُراد.. وكذلك الخَتْل والخَدْع يَعْملان أعمالا"[٤].

وكذلك أداة الشرط، فإنها تعمل أعمالا حتى يُوصَل بها إلى تكوين أسلوب الشرط وتحقيق معناه. إنها تربط جملتي الشرط والجواب؛ لتكوِّن منهما جملة جديدة لها سماتٌ جديدة هي الجملة الشرطية. وكما يذكر أبو الفتح عثمان بن جني فإن "الشيئين إذا خُلطا حدث لهما حُكمٌ ومعنًى لم يكن لهما قبل أن يمتزجا"[٥]. وأداة الشرط هنا هي

(١) محمد بن علي بن محمد التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون (الأداة)، ١٢٧.
(٢) كشاف اصطلاحات الفنون (الحرف)، ٦٥١.
(٣) ج ١/١٠.
(٤) مقاييس اللغة ١/٧٣.
(٥) سر صناعة الإعراب ١/٣٠٦.

التي تقوم بخلط جملتي الشرط والجواب، وعملية (الخلط) هذه تُجسد لنا ما يسمى بظاهرة (التضام)، لكن (التضام) هنا يأتي على سبيل (التلازم) لا على سبيل (التنافي)[١] ؛ إذ تستلزم أداة الشرط جملتين؛ لتدل على أن إحداهما جوابٌ للأخرى.

أداة الشرط . إذن . تقوم بوظيفة أساسية هي الربط. وهذه الوظيفة لا تُؤدَّى إلا داخل السياق؛ لأن أداة الشرط . كغيرها من الأدوات . "ذات افتقار متأصل إلى الضمائم، أو بعبارة أخرى ذات افتقار متأصل إلى السياق"[٢]. فإذا ما عُزلت هذه الأداة عن السياق انهارت بنية الجملة الشرطية وفقدت الأداة وظيفتها. وعملية الربط التي تقوم بها أية أداة من الأدوات حين تكون "بين أجزاء الجملة كلها يكون معنى الأداة هو ما يسمونه (الأسلوب)، كحين يتكلمون عن أسلوب النفي أو الشرط أو الاستفهام؛ فالربط هنا بما تحمله الأداة من وظيفة الأسلوب، ومن هنا تكون الأداة إحدى القرائن اللفظية"[٣].

ولعله قد اتضح الآن وجه الشبه بين الأداة بمعناها اللغوي والأداة بمعناها الاصطلاحي؛ فكلتاهما تقوم بعمل معين أو أعمال معينة تؤدي إلى غاية معينة.

١ - ٢ الشرط

الشرط في اللغة هو "إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه"[٤]. ويُجمع على شروط، وهو غير الشَّرَط . بفتح الراء . وهو العلامة، وجمعه أشراط، ومنه أشراط الساعة؛ أي: علاماتها[٥]. قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾[٦]. لذلك لم يكن ابن هشام محقًا حين ذكر "أن الفعل الأول . أي فعل

(١) يقول تمام حسان: يمكن فهم التضام على وجهين نلخصهما فيما يأتي:

أ - الوجه الأول أن التضام هو الطرق الممكنة في رصف جملة ما؛ فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديمًا وتأخيرًا وفصلا، وهَلُمَّ جَرًّا. ويمكن أن نطلق على هذا الفرع من التضام اصطلاح (التوارد)، وهو بهذا المعنى أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية البلاغية الجمالية منه إلى دراسة العلاقات النحوية والقرائن...

ب - الوجه الثاني أن المقصود بالتضام أن يستلزم أحد العنصرين النحويين عنصرًا آخر، فيسمَّى التضام هنا (التلازم)، أو يتنافى معه فلا يلتقي به، ويسمَّى (التنافي)، وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر فإن الآخر قد يُدلُّ عليه بمبنى وجودي على سبيل الذكر، أو يُدلُّ عليه بمبنًى عَدَمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف". انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٦ - ٢١٧.

(٢) المرجع السابق ١٢٧.

(٣) المرجع السابق ١٢٧.

(٤) ابن منظور: لسان العرب (شرط) ٥٦/٨.

(٥) المرجع السابق (شرط) ٥٦/٨.

(٦) سورة محمد ١٨/٤٧.

الشرط - يسمَّى شرطًا؛ وذلك لأنه علامة على وجود الفعل الثاني، والعلامة تسمَّى شرطًا"[١] - لأن الذي بمعنى العلامة هو الشرَط - بتحريك الراء - وليس الشرْط بتسكينها.

والشرْط هو الركن الثاني من أركان الجملة الشرطية، وقد ذكرتُ آنفًا أنه جملةٌ فقدت استقلالها المعنوي بمجرد ارتباطها بجملة الجواب بوساطة أداة الشرط. وما دام الشرط ركنًا من أركان الجملة الشرطية فلا بد من وجوده لفظًا أو تقديرًا؛ إذ لا يمكن تصور جملة شرطية دون شرط. وكيف يمكن تصور ذلك "والشرط - في معناه الحقيقي - هو أساس الأسلوب ومبدؤه؛ إذ بدونه لا يقع الترتيب ولا يكون، فالنجاح في قولنا: إن تجتهد تنجح - لا حقيقة له إلا إذا كان هناك اجتهاد"[٢].

والأصل في الشرط أنه يلزم من وجوده وجودُ الجواب، ولايلزم - بالضرورة - من امتناعه امتناعُ الجواب، إذ قد يمتنع الجواب بامتناع الشرط، وهذا هو الغالب، نحو: لو زُرْتَني لأكرمتك، فقد امتنع الإكرام لامتناع الزيارة، وقد لا يمتنع الجواب بامتناع الشرط لوجود علة أخرى للجواب غير الشرط، نحو قول عمر في صُهَيْب - رضي الله عنهما - : "نِعْم العبد صهيب لو لم يَخَفِ الله لم يعصِهِ"[٣]، فلو فُرض عَدَم خوف صهيب من الله لكان مع هذا العدم لا يعصي الله، وذلك لوجود سبب آخر غير الخوف، كنزاهة الطبع أو إجلال الله أو الحياء منه.

١ - ٣ الجزاء أو الجواب

يُسمَّى الركن الثالث من أركان الجملة الشرطية بالجزاء، ويسمى أيضًا بالجواب، أما الجزاء فهو في اللغة "المكافأة على الشيء، جَزَاه به وعليه جزاءً، وجازاه مُجازاةً وجزاء"[٤]. وهو في الاصطلاح "جملة عُلقت على جملة أخرى مسماةٍ بالشرط"[٥]. ومعنى

(١) شرح شذور الذهب ٣١٨.

(٢) محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١١٤.

(٣) هذا الحديث أخرجه أبو نعيم في الحلية عن عمر - رضي الله عنه - مرفوعًا إلى النبي - ﷺ - لكنه في سالم لا في صهيب، ولفظه: "إن سالمًا شديد الحب لله عز وجل، لو كان لايخاف الله عز وجل ما عصاه".
انظر: أبا نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ١/١٧٧. وقال بهاء الدين السبكي تعليقًا على الحديث المذكور أعلاه: "وقد نسب الخطيبي هذا الكلام إلى النبي - ﷺ - ولم أرَ هذا الكلام في شيء من كتب الحديث، لا مرفوعًا ولا موقوفًا، لا عن النبي - ﷺ - ولا عن عمر مع شدة الفحص عنه". انظر كتابه: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (ضمن شروح التلخيص) ٢/٧٩.

(٤) ابن منظور: لسان العرب (جزي) ٣/١٤٣.

(٥) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون (الجزاء)، ٥٥٧.

تعليق جملة الجزاء على جملة الشرط هو أن وقوع فعل الجزاء مُرتب على وقوع فعل الشرط، كما يُرتب وقوع الإثابة أو المعاقبة على وقوع الفعل المثاب أو المعاقَب عليه.

وأما الجواب فهو في اللغة :"ما يكون ردًا على سؤال أو دعاء أو دعوى أو رسالة أو اعتراض ونحو ذلك"(١). وإنما سُمِّي الركن الثالث من أركان الجملة الشرطية بالجواب تشبيهًا له بجواب السؤال، فكما يأتي الجواب بعد السؤال يأتي جواب الشرط بعد الشرط.

هناك إذن صلةٌ قوية نلمحها بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لكلٍّ من الجزاء والجواب، وهذه الصلة لمحها من قبل أبو حيان حين قال: "والتسمية بالجزاء والجواب مجازٌ، ووجهه أنه شابَهَ الجزاء من حيث كونه فعلا مترتبًا على فعل آخر، فأَشْبَهَ الفعل المرتب على فعل آخر ثوابًا عليه أو عقابًا، الذي هو حقيقة الجزاء، وشابهَ الجواب من حيث كونه لازمًا عن القول الأول، فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل"(٢).

٢ - دلالة الجملة الشرطية

الجملة الشرطية نمط تركيبي خاص تحكمه علاقة دلالية خاصة، علاقة تنعقد بين الشرط والجواب بوساطة أداة الشرط، وهذه العلاقة هي ما يسميه النحاة بالتعليق، والتعليق كما يقول التهانوي "معنًى اصطلاحيٌّ للنحاة"(٣). ويتضح هذا المعنى في تصورهم للشرط الذي يعنون به الجملة الشرطية، فالشرط عندهم كما يقول الشريف الجرجاني: "تعليق شيء بشيء بحيث إذا وُجد الأول وُجد الثاني"(٤)، أو هو كما يقول التهانوي نقلا عن المولوي عبدالحكيم(٥): "تعليق حصول مضمون جملة بحصول أخرى"(٦).

(١) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط ١/١٤٥.

(٢) جلال الدين السيوطي: همع الهوامع ٢/٥٨.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون (الشرط)، ٢٠١٣.

(٤) التعريفات ١٣١.

(٥) هو المُلا عبدالحكيم بن شمس الدين السيالكوتي، علامة الهند، كان من كبار العلماء وخيارهم، وكان رئيس العلماء عند سلطان الهند خرم شاه جهان، لايَصدر إلا عن رأيه، ولم يبلغ أحد من علماء الهند في وقته مبلغه من الشأن والرفعة، وألّف مؤلفات عديدة، منها: حاشية على تفسير البيضاوي على بعض سورة البقرة، وله حاشية على مطول السعد ومختصره، وله غير ذلك، وكانت وفاته في نَيِّف وستين وألف من الهجرة. انظر: محمد المُحبِّي: خلاصة الأثر ٢/٣١٨ - ٣١٩.

(٦) كشاف اصطلاحات الفنون (الشرط)، ١٠١٣.

ونفهم مما سبق أنهم يَعنون بالتعليق توقف حصول الجواب على حصول الشرط بحيث لا يحصل الجواب إلا إذا حصل الشرط. وهذا يعني أنهم ينظرون إلى العلاقة بين الشرط والجواب على أنها علاقة علِّية أو سببية، ويعبر المبرد عن هذه العلاقة بقوله: "ومعنى الشرط: وقوع الشيء لوقوع غيره"(١)، أي : بسبب وقوع غيره؛ فاللام هنا حرف تعليل.

وقد بَيَّن مهدي المخزومي هذه العلاقة في قوله: "الشرط أسلوب لغوي ينبني - بالتحليل - على جزأين، الأول مُنَزَّلٌ منزلة السبب، والثاني مُنَزَّلٌ منزلة المسبَّب، يتحقق الثاني إذا تحقق الأول، وينعدم الثاني إذا انعدم الأول؛ لأن وجود الثاني معلَّق على وجود الأول"(٢).

والحق أن علاقة العلِّية هذه قد لا تتحقق أحيانًا لغرض دلالي أو بلاغي يناسب المقام، فهناك - مثلا - بعض الشواهد القرآنية التى لا يكون فيها الجواب مسبَّبًا عن الشرط، وقد وقف النحاة الذين كانوا حريصين على اطراد علاقة العلِّية - وقفوا أمامها حائرين، فلما تأكدوا من عدم تحقق هذه العلاقة قالوا بحذف الجواب، وبدلاً من أن يفكروا في الأغراض الدلالية والبلاغية التي من أجلها تم العدول عن هذه العلاقة - إذا هم يفكرون في الجواب المحذوف، ويجتهدون في تقديره، ويتفقون في هذا التقدير تارةً، ويختلفون أخرى.

ولعل خير من يمثل النحاة في ذلك ابن هشام الذي قدم تنبيهًا يقول فيه: "التحقيق أن من حذف الجواب مثل: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾(٣)؛ لأن الجواب مسبَّبٌ عن الشرط، وأجل الله آتٍ سواءٌ أُوجد الرجاء أم لم يوجَد، وإنما الأصل: فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت. ومثله: ﴿وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ﴾، أي: فاعلم أنه غني عن جهرك ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ﴾(٤). ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ﴾، أي: فتصبَّر ﴿وَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾(٥). ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾، أي: فاصبروا ﴿فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾(٦)، ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾، أي: يفعل الفواحش والمنكرات ﴿فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾(٧)، ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ

(١) المقتضب ٢/٤٥.
(٢) في النحو العربي ٢٨٤.
(٣) سورة العنكبوت ٢٩/٥.
(٤) سورة طه ٢٠/٧.
(٥) سورة فاطر ٣٥/٤.
(٦) سورة آل عمران ٣/١٤٠.
(٧) سورة النور ١٤/٢١.

اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾، أي: يَغْلب ﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾[١]. ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾[٢]، أي: فلا تُؤذُوهم بقول ولا فعل؛ فإن الله يسمع ذلك ويعلمه. ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾، أي: فلا لومٌ عليَّ ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ﴾[٣]"[٤].

لقد شطر ابن هشام كل آية، ووضع بين شطريها الجواب الذي قدره، ولَيْته ما فعل، فقد ذهب بجمال النص القرآني وبهائه، بل ذهب بالغرض الدلالي الذي من أجله تم العدول عن تحقيق علاقة العلِّية، والحق أن الجواب لم يُحذف في هذه الشواهد القرآنية، بل عُدِل فيه عن ذكر المسبَّب إلى ذكر السبب لغرض دلالي أو بلاغي خاص، وسيطول بنا المقام لو وقفنا عند كل آية من الآيات السابقة لمعرفة الغرض الدلالي والبلاغي الذي من أجله تم العدول، وحسبنا أن نقف عند الآيات الثلاثة الأولى؛ لنعرف سبب العدول في كل منها.

ففي الآية الأولى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[٥] نلاحظ أن العلاقة المنطقية التي تربط الشرط بالجواب غير موجودة، وأنه قد عُدل عنها لتحقيق غرضٍ دلالي خاص، فهناك تشوُّق إلى لقاء الله، وهذا التشوق في حاجة ماسة إلى تلبية وإشباع؛ ولذلك جاء الجواب ليؤكد أن أجل الله آتٍ لا محالة، ويلبي حاجة النفوس إلى اللقاء؛ ولذلك عُدل عن ذكر المسبَّب - وهو المبادرة إلى العمل أو الاستعداد للقاء - إلى ذكر السبب الذي هو مجيء الأجل.

يقول سيد قطب في تفسيره لهذه الآية: "والتعبير يصور هذه القلوب المتطلعة إلى لقاء الله صورة موحية، صورةَ الراجي المشتاق، الموصول بما هناك، ويجيب على التطلع بالتوكيد المريح، ويُعقِّب عليه بالطمأنينة النَّدية، يُدخلها في تلك القلوب، فإن الله يسمع لها، ويعلم تطلعها: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾"[٦].

هذه المعاني ما كانت لتتحقق لو قلنا إن الجواب محذوف، وإن تقديره: فليبادر إلى العمل، أو فَلْيستعدَّ، أو غير ذلك مما تتحقق به علاقة السببية، بل إن مجيء الجواب على هذه الصورة التي تؤكد مجيء الأجل الواقع فيه اللقاء - لَهْوَ أكبر باعث على المبادرة

(١) سورة المائدة ٥/٥٦.
(٢) سورة البقرة ٢/٢٢٧.
(٣) سورة هود ١١/٥٧.
(٤) مغني اللبيب ٢/ ٧٤٥ - ٧٤٦.
(٥) سورة العنكبوت ٢٩/٥.
(٦) في ظلال القرآن ٥/٢٧٢٢.

إلى العمل والاستعداد للقاء، لا سيما أن هذه الآية جاءت في سياق آيات تدعو إلى العمل المبرهن على صدق الإيمان[١].

أما الآية الثانية: ﴿وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾[٢] فقد جاءت بعد قوله تعالى ﴿طه (١) مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى (٢) إِلاَّ تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى (٣) تَنْزِيلا مِمَّنْ خَلَقَ الأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى (٤) الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى (٥) لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى (٦) وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾[٣]، فقد بدأت سورة طه - وهي مكية - بهذه الآيات؛ لتُؤنِس الرسول - ﷺ - في وحشته، وتُسرِّي الهمَّ عن فؤاده، وقد كذبه قومه وآذَوْه وكفروا بما جاء به، وكان - ﷺ - حريصًا على هدايتهم، عزيزًا عليه عنادُهم، وكانوا يحرصون على تكذيبه وعناده وإلحاق الأذى به[٤].

في هذه الأجواء نزلت هذه الآيات، فهل يُقال إن الجواب في الآية محذوفٌ، وإن التقدير: وإنْ تجهر بالقول فاعلم أنه غنيٌّ عن جهرك؟. إن القول بالحذف والتقدير هنا لا يتناسب مع سياق الحال، ولا يفتح آفاقًا من المعاني والأسرار التي تتولد من انفصام علاقة السببية. والحق أن الجواب لم يُحذف، ولكن عُدِل فيه عن ذكر المسبَّب - وهو: "فاعلم أنه غني عن جهرك" - إلى ذكر السبب، وهو: فإنه يعلم السر وأخفى. وليس المراد من الآية إخبار النبي - ﷺ - بأن الله غني عن جهره، فذلك ما لا تقتضيه قرائن السياق وأسباب النزول، بل المراد إخباره بأن الله معه، يحفظه ويرعاه، معه بقدرته المطلقة وبعلمه الشامل الذي أحاط بكل شيء، والذي يستوي أمامه الإسرارُ بالقول والجهرُ به.

وهذا الأسلوب العدولي نجده أيضًا في الآية الثالثة، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾[٥]. فنحن أمام جملة شرطية تامة الأركان؛ فالجواب فيها ليس محذوفًا - كما ذكر ابن هشام - ولكن عُدل فيه عن ذكر المسبَّب - وهو: فتَصبَّر أو فتأسَّ - إلى ذكر السبب، وهو: فقد كُذبت رسلٌ من قبلك؛ وذلك من أجل تحقيق غرض دلالي هو تسلية النبي - ﷺ - وتثبيت فؤاده بتقديم الأسوة الحسنة التي تعينه على الصبر والتأسي. وقد أشار الزمخشري إلى هذا العدول في تفسيره للآية السابقة،

(١) انظر: سورة العنكبوت ١٩/١ - ٧.
(٢) سورة طه ٢٠/٧.
(٣) سورة طه ٢٠/١ - ٦.
(٤) انظر في تفسير الآيات: محمود بن عمر الزمخشري: الكشاف ٣/٣٩.
(٥) سورة فاطر ٣٥/٤.

فقال: "فإن قلتَ: ما وجه صحة جزاء الشرط ومن حق الجزاء أن يَتعقَّب الشرط، وهذا سابقٌ له؟ قلتُ: معناه: وإن يكذبوك فتأسَّ بتكذيب الرسل من قبلك، فوضع ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ موضع : فتأسَّ، استغناءً بالسبب عن المسبَّب، أعني بالتكذيب عن التأسي"(١).

لكن يبدو أن الزمخشري كان واقعًا في أسر الفكرة القائلة بأن الجواب لا بد أن يكون مسبَّبًا عن الشرط؛ إذ يدل ظاهر كلامه على أنه يرى أن الجواب في الآية السابقة محذوف، وأنه قد أُقيمَ غيره مقامه، استغناءً بالسبب عن المسبَّب، فمُراده أن تكذيب الرسل ليس هو الجواب؛ لأن الجواب يترتب مضمونه على مضمون الشرط، وتكذيب الرسل سابقٌ على تكذيب قومه له، وقد سبق أن بَيَّنتُ أن الجوب لم يُحذف، بل عُدل فيه عن ذكر المسبَّب إلى ذكر السبب، فالسبب المَعدول إليه هو الجواب، وإنما جاء الجواب غير مسبَّب عن الشرط من أجل تحقيق الغرض الدلالي الذي ذكرته.

وأغلب الظن أن ما دفع النحاة إلى القول بحذف الجواب في هذه الأساليب الشرطية التي لم تتحقق فيها العلاقة السببية ـ هو المحافظة على الصورة النمطية التي وضعوها للجملة الشرطية، تلك الصورة التي يكون فيها الجواب مسبَّبًا عن الشرط. والحق أن الجملة الشرطية جملة مرنة قابلة للتشكل في صور متعددة وفقًا لما تقتضيه دلالة السياق، لكن النحاة ظلموها حين وضعوها في قالب واحد هو قالب (المعيار) أو (الأصل) الذى يُردُّ إليه كل ما خالفه بضرب من التقدير والتأويل.

وقد تابع جلال الدين القزويني النحاة في القول بأن الجواب في الآيات السابقة محذوفٌ، وقد أُقيم مقامه ما يَدلُّ عليه، فمثلا في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ﴾(٢) قال: "ليس الإبلاغ هو الجواب؛ لتقدُّمه على توليهم، والتقدير: فإن تَوَلَّوْا فلا لَوم عليَّ؛ لأني قد أبلغتكم، أو فلا عُذر لكم عند ربكم؛ لأني قد أبلغتكم"(٣). ومراد القزويني أن الإبلاغ ليس هو الجواب؛ لأن الجواب يترتب مضمونه على مضمون الشرط، والإبلاغ سابقٌ على التولي الذي هو مضمون الشرط، بل هو سبب في مضمون الجواب المحذوف، وقد أُقيمَ مقامه. وكان ينبغي على القزويني ـ وهو المختص بالبحث في العدول عن الأصل ـ أن يفسر لنا سبب العدول في الجواب عن المسبَّب إلى السبب بدلا من القول بحذف الجواب وقيام غيره مقامه.

(١) الكشاف ٣/٤٥٥.

(٢) سورة هود ١١/٥٧.

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة ٢١٠.

المصادر والمراجع

١ - الأصفهاني، أبو نعيم أحمد بن عبدالله: حِلْية الأولياء وطبقات الأصفياء. بيروت: دار الكتب العلمية ، ط ١. ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨م.

٢ - تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها. القاهرة: عالم الكتب، ط ٦. ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.

٣ - التهانوي، محمد بن علي بن محمد : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج. بيروت: مكتبة لبنان، ط ١ . ١٩٩٦م.

٤ - الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد: أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر. القاهرة. جدة: مطبعة المدني، ودارالمدني، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

٥ - الجرجاني، علي بن محمد : التعريفات. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٦٩م.

٦ - ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشئون الثقافية العامة، ط ٤. ١٩٩٠م.

٧ - ـــــــ: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ط ١. ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٨ - الزركشي، بدرالدين محمد بن عبدالله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ط ١. (١٩٥٧ - ١٩٥٨م).

٩ - الزمخشري، محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وتوثيق أبي عبدالله الداني بن منير آل زهوي. بيروت: دار الكتاب العربي، ط ١. ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٠ - السبكي، بهاء الدين أحمد بن علي بن عبدالكافي: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (ضِمْن شروح التلخيص). بيروت: مؤسسة دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ودار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٤. ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

١١ - سيد قطب: في ظلال القرآن. بيروت: دار الشروق، ط ١٢. ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

١٢ - السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، عُني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، دون تاريخ.

١٣ - ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا: مقاييس اللغة، تحقيق:

عبدالسلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط ٣. ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م.

١٤ - القزويني، جلال الدين محمد بن عبدالرحمن: الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي. الرياض: مكتب المعارف للنشر والتوزيع، ط ١. ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

١٥ - المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة. القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، (١٣٩٩/ ١٤١٥هـ).

١٦ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط. القاهرة: ط ٢ . ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٧ - المُحبي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. بيروت: دار صادر، دون تاريخ.

١٨ - محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية. بيروت . عمّان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ودار الفرقان للنشر والتوزيع، ط ١. ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٩ - مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية (موسوعة في ثلاثة أجزاء). صيدا - بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢٣. ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢٠ - ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب. بيروت: دار صادر، ط ١. ٢٠٠٠م.

٢١ - مهدي المخزومي: في النحو العربي: نقد وتوجيه. بيروت: دار الرائد العربي، ط٢. ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٢ - ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبدالجميد . صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٢٣ - ـــــــ : مغني اللبيب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد . صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.